مؤسسة الشيخ عمي سعيد
ثقافة . تربية . تراث

الأيام الدراسية العلمية:

من الشيخ عمي سعيد بن علي الجربي [ت 927 هـ /1521 م]
إلى الشيخ حمو بن موسى عمي سعيد [ت 1425 هـ / 2005 م]

المحاضرة الخامسة:

مجلس عمّي سعيد
نحو مؤسّسة اجتهاديّة قويّة وفعّالة

إعداد:

أ. عبد الله بن صالح بابهون [1]

1- الأستاذ: عبد الله بن صالح بابهون، ليسانس ثم ماجيستر في الفقه وأصوله من الجامعة الأردنية، حاصل على الإجازة في رواية ورش، يحضر للدكتوراه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة حول: ضرورة ممارسة العمليّة الاجتهاديّة في الشّريعة:

يُعتبر الاجتهاد في الشّريعة الإسلامية المُحرّك الأساسيّ الّذي به تصلح لكلّ زمان ومكان، وهو الّذي تدعو إليه محفّزات عقديّة وذاتية وأخرى موضوعيّة؛ فالعقدية تتمثّل في خضوع حركة الكون كلّه للإرادة الإلهية، أمّا الذّاتية فلِما كرّم اللّه به العقل الإنساني من وجوب التفكّر والتأمّل، أمّا الموضوعية فلِما يُفرزه العصر الحاضر من مستجدّاتٍ وقضايا ونوازل تنتظر الحكم الشّرعي.

فانطلاقا من هذا؛ اهتدى العلاّمة الشّيخ عمّي سعيد إلى إنشاء أو تفعيل مجلس عمّي سعيد - على رأي من يقول أنّ المجلس لم يُنشئه الشّيخ وإنّما فعّله تفعيلا- حتّى يقوم بمهمّة الاجتهاد وفق المذهب الإباضي؛ حفاظا على المذهب من الاندثار أمام مختلف الأفكار السّائدة آنذاك.

وعلى ذلك فالهدف الأصلي من إنشاء مجلس عمّي سعيد هو الاجتهاد والفتوى؛ والدّليل على ذلك ما تورده بعض المصادر الّتي تحدّثت عن مجلس عمّي سعيد، إذ تقول بعضها: "مجلس عمّي سعيد هو الهيئة التّشريعيّة ومجلس الاستئناف الأعلى، يتركّب أعضاؤه من قضاة البلاد وعلمائها الأفذاذ يتولّى رئاسته أحد العلماء المبرزين... فكان لهذا المجلس أعظم الأثر في استقرار ميزاب وتنظّم حياته الاجتماعية به، وذلك بوضع القوانين والأحكام في الجرائم والجنايات والمعاملات طبق الفقه الإسلامي والرّاجح في المذهب الإباضي يسير على وفقها القضاء الشّرعي بوادي ميزاب..." [دور المزابيّين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا/ حمو محمّد عيسى النّوري/ ص164].

*** الأسباب الّتي أدّت إلى ظهور التّيارات الفكريّة:**

1. انفتاح المجتمع الإباضي على العالم الخارجي انفتاحا كبيرا في مختلف المجالات؛ نتيجة التّطوّر السّريع لحركة المجتمعات في العالم، وهذا طبيعة الحياة.

2. تأثّرُ العديد من المنتمين إلى العلم الشّرعي بمختلف الأفكار السّائدة في العالم الإسلامي.

3. عدم قيام المؤسّسة الخاصّة بالفتوى - مجلس عمّي سعيد- بدورها الّذي أنشئت من أجله؛ نتيجة التطوّر الفكري الّذي شهده المجتمع الإباضي في العصور الأخيرة.

4. عدم الاهتمام بخدمة الفقه الإباضي تحقيقا وطباعة، إذ يصعب على من تصدّر الفتوى أو الباحثين التّعرّفَ على حكم المسألة في الفقه الإباضي، وبالتّالي الانتقال إلى التعرّف على حكم المسألة من إحدى المدارس الفقهية الأخرى الّتي اهتمّت بفقهها اهتماما بالغا.

*** الأسباب الموضوعية لاختلاف الأحكام الفقهية في المسائل المتعلّقة بالأفراد:**

إنّ المجتمع الميزابي المعاصر رغم اتّخاذه الإباضية مذهبا؛ إلاّ أنّه ظهرت فيه عدّة اتّجاهات فكريّة لأسباب واقعيّة سبق ذكرها، وأسباب موضوعيّة تتمثّل في طبيعة الفقه الإسلامي نفسِه.

فالفقه كما هو معلوم هو الفهم، أي فهم النّصوص التّشريعيّة، ثمّ استنباط وفق ذلك الفهم أحكاما فقهيّة عمليّة.

فما دامت تلك الأحكام عبارة عن فهوم؛ فلا يُمكن أن تكون وفق قالب واحد، وعلى ذلك فالاختلاف في القضايا الفقهية شيء طبيعيّ نابع أصلا من اختلاف المدارك والأفهام، واختلاف المناهج الفقهية.

وتجدر الإشارة إلى قضيةٍ مهمّةٍ جدّا تتمثّل في وجوب التّفريق بين أمرين هما: النصّ الشّرعيّ وفهم ذلك النّص، فالأحكام الفقهيّة المتناثرة في كتب المذاهب هي عبارة عن فهوم لنصوص شرعيّة؛ لذلك فالتّقديس إنّما يكون للنصّ الشّرعي وليس للأحكام الفقهيّة.

فاختلاف الفتوى إذن بعد هذا يُعتبر أمر طبيعيّ، إلاّ أنّه في القضايا المُتعلّقة بعموم أفراد المجتمع فالأمر يختلف، لأنّ مقصد الوحدة مُقدّم على مشروعيّة الاختلاف، لذلك كان السّبيل إلى الاجتهاد الجماعي في مثل هذه القضايا هو الطّريق السّليم للخروج من هذه المعضلة.

والعوامل الّتي تستلزم اللّجوء إلى الاجتهاد الجماعي في المجتمع الميزابي عديدة، نتطرّق إليها في العنصر الموالي.

*** العوامل الأساسية الّتي تستلزم اللّجوء إلى اجتهاد جماعي:**

1. عدم توفّر المجتهدين (المجتهد المطلق الّذي يجتهد في جميع المسائل).

2. نوعية المسائل المعاصرة الّتي تحتاج إلى اجتهاد بين فقهاء النصّ وفقهاء الواقع (المختصّين والخبراء): هذا التّكامل يستمدّ مشروعيّته ممّا يلي:

أ- قوله تعالى: "ولا تقف ما ليس لك به علم". سورة الإسراء.

ب- القاعدة الأصولية: (ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب).

ج- الاجتهاد هو استفراغ للوسع، ومن الاستفراغ سؤال أهل الخبرة لمعرفة حقيقة المسألة.

د- الحكم على الشّيء فرع عن تصوّره.

3. ضرورة توحيد الفتوى بين مختلف التّيّارات الفكريّة.

4. التحدّيات الخارجية والدّاخلية للمجتمع الميزابي.

مجلس عمّي سعيد مؤسّسة اجتهاديّة جماعيّة:

إنّ مجلس عمّي سعيد يُمكن أن يكون مؤسّسة اجتهاديّة جماعيّة إذا توفّرت فيه بعض المعايير الّتي يجب أن تتوفّر في كلّ مؤسّسة اجتهاديّة في عصرنا، فما بالك وأنّ الهدف الأصليّ الّذي أنشئ من أجله هو الاجتهاد والتصدّي لُمختلف النّوازل الفقهية الخاصّة بالمجتمع الميزابي.

يقول فريق من الباحثين: "أمّا في وادي ميزاب فإنّ العزّابة على مستوى القصور لهم مجلس أعلى يجمعهم للتّشاور واختيار الرّأي الرّاجح فيما يستجدّ من النّوازل الفقهية والقضايا المختلفة ذات الاهتمام المشترك، وقد اختير له اسم (مجلس عمّي سعيد) نسبة إلى الإمام أبي عثمان سعيد بن علي الجربي (ت927هـ) رحمه الله، إذ كان المجلس غالبا ما ينعقد في روضته ببلدة غرداية، ويرأس هذا المجلس المتقدّم على سائر أعضائه في العلم". [ملامح عن مسيرة الفتوى في وادي ميزاب بين الماضي والحاضر ص03].

إنّ مجلس عمّي سعيد كان له الحقّ في الاجتهاد في جميع المسائل حتّى السّياسيّة؛ خلافا لما هو معروف اليوم باختصاص مجلس الشيخ باعبد الرّحمن الكرثي في المسائل السّياسيّة، وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنّ مجلس عمّي سعيد ومجلس باعبد الرّحمن الكرثي إنّما هو تطوّر لمجلس واحد، إضافة إلى أنّ هذا التّقسيم أحدثه أعيان مزاب بعد استقلال الجزائر عام 1962م [انظر: حياة وآثار الشيخ سعيد بن علي بن يحي الخيري الجربي، للأستاذ بشير بن موسى الحاج موسى، ص 30، 31].

وعلى هذا فمجلس عمّي سعيد ينبغي أن يتصدّي لجميع القضايا والمسائل، حتّى السّياسيّة منها.

إنّ هذا المجلس في عصرنا الحاضر يحتاج إلى تفعيل ليُؤدّي دوره الّذي أنشىء من أجله؛ فينبغي أن يُساير الحالة الّتي وصلت إليها المؤسّسات في عصرنا؛ لذلك ينبغي أن تتوفّر فيه عدّة شروط حتّى ينهض بمهامه نجملها في العنصر الموالي.

* بعض السّبل الّتي تعمل على تفعيل مجلس عمّي سعيد:

إنّ أيّة مؤسّسة في عصرنا الحاضر لتؤدّي دورها في المجتمع بقوّة وفاعليّة؛ عليها أن تكسب ثقة أفراد المجتمع جميعهم، ولن يكون ذلك إلاّ بما يأتي:

*** العمل الشّوري الحقيقي:**

إنّ الشّورى في الإسلام لها مكانة عظيمة جدّا ؛ فما بالك والله تعالى قد جعلها من صفات المؤمنين المُتّقين في قوله تعالى : "والّذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصّلاة وأمرهم شورى بينهم وممّا رزقناهم يُنفقون " [الشّورى : 38]، والرّسول صلّى الله عليه وسلّم اتّخذها منهجا في حياته الخاصّة والعامّة، سواء في الأمور الدّينية أو الدّنيوية، وجعلها الخلفاء من بعده منهج سياستهم الدّين والدّنيا.

لذلك على كلّ عضو من أعضاء مجلس عمّي سعيد العمل على تحقيق الشّورى في استنباط الأحكام الفقهيّة أو الفتوى، لأنّ بالشّورى تتكامل الآراء وتظهر صلاحيّتها للمجتمع من عدمها، خاصّة في تطبيق (تنزيل) الحكم الفقهي بعد استنباطه في الواقع، أين يظهر فيه المجال واسعا لاستعمال مختلف قواعد الشّريعة الّتي تساعد على التّطبيق حفظا لمقصود الشّارع من الضّياع.

*** العمل المؤسّسي في الاجتهاد:**

إنّ مجلس عمّي سعيد ينبغي أن يكون مؤسّسة اجتهاديّة ؛ وليس متخصّصا في استنباط الأحكام الفقهية لمختلف النّوازل والمستجدّات أو الفتوى فقط ؛ وإنّما خدمة التّراث الإسلامي بشكل عام، والتّراث الإباضي بشكل خاص.

إنّ هذه الرّؤية تكوّنت أساسا من أنّ خدمة التراث الفقهي الإسلامي لا ينحصر في حُسن عرضه و ترتيبه فقط ؛ وإنّما إضافة إلى ذلك خدمته :

1– بالاجتهاد في المسائل الّتي اجتهد فيها المتقدّمون والّتي كان المُستند فيها المصلحة المتغيّرة أو العرف المتبدّل.

2– تحقيق الأحكام الفقهية المتناثرة في كتب الفقه الإباضي.

3– عرض تلك الأحكام على شكل جُمل قصيرة قانونيّة، تساعد المفتي أو الباحث على سهولة الاطّلاع عليها.

إنّ مثل هذا العمل يستلزم توفّر أشخاص متمكّنين في الشّريعة متفرّغين له، لا يستنزف طاقتهم الفكريّة ومجالهم الوقتي العمل الدّعوي والتّربوي.

لذلك فالمنتمي لمؤسّسة علميّة هدفها الاجتهاد والفتوى ؛ لا يُمكنه بأيّ حال من الأحوال أن يحمل جميع انشغالات المجتمع تحت رقبته، فتجده عضوا في جميع مؤسّساته الاجتماعية، وفي نفس الوقت مرشدا وأستاذا ومسؤولا في عشيرته وأسرته.

إنّ هذه المسؤوليات اليوم أصبحت تخصّصات في حدّ ذاتها، والمجتمع غدت انشغالاته كثيرة وعويصة، فهل يُعقل أن يُؤدّي دوره بشكلٍ كاملٍ ويُعطي الحقّ لجميع هذه المسؤوليّات من يتكفّل بها في آن واحد!!؟ بالتّأكيد سيكون الجواب لا، فإن كان نعم، فسيكون على حساب هذه المسؤوليات، وهذا ما لا يريده حكيمٌ هدفه تكوين مجتمع دينيّ قويّ.

لذلك نرى أنّ مؤسّسة اجتهاديّة كمجلس عمّي سعيد، عليه أن يسعى لتطوير المجلس بجعله مؤسّسة متخصّصة واضحة المعالم، تؤدّي دورها على أحسن وجه، إن أردنا القيام بدوره في المجتمع الإباضي في عصرِ المؤسّسات المتخصّصة والعمل الجماعي، اللّجوء إلى الشّروط ا لعلميّة في العضوية.

إنّ المتعارف عليه أن يضمّ مجلس عمّي سعيد أعضاء من هيئة العزّابة يُمثّلون جميع قصور وادي مزاب، وأن تتوفّر فيهم النّزاهة والكفاءة العلميّة وقوّة الشّخصية، إلاّ أنّ السّؤالين اللّذيْن يُمكن طرحهما اليوم بعد تمكّن الطّالب الميزابي الإباضي من اقتحام الجامعات الجزائريّة والعالميّة، والاطّلاع على التراث الفقهي الإسلامي بشكل عام:

1– ما هو المقصود بالكفاءة العلميّة الّتي كانت معيارا في العضوية؟ التمكّن العلمي إلى درجة بلوغ الاجتهاد أم الإحاطة ببعض المعارف الّتي تخوّل لصاحبها ممارسة العمل الدّعوي في المجتمع؟

2– هل المقصود بالكفاءة العلمية التمكّن من الفقه الإباضي فقط أم التمكّن من الفلسفة الّتي يقوم عليها الفقه الإسلامي بصفة عامّة؟

إنّ الإجابة على السّؤال الأوّل يكون وفق الهدف الّذي أنشئ من أجله المجلس، فإذا كان لغرض الاجتهاد، فالمقصود بالكفاءة العلمية في هذه الحالة؛ توفّر شروط الاجتهاد في العضو، فإذا كان المقصود توفّر شروط الاجتهاد فإنّ هذا يُؤدّي بنا للإجابة على السّؤال الثّاني؛ وهو التمكّن من الفلسفة الّتي يقوم عليها الفقه الإسلامي بصفة عامّة؛ ألا وهي التمكّن من جميع العلوم الّتي حدّدها العلماء لمن يتصدّي للاجتهاد من علمٍ بالقرآن والسنّة وعلم الأصول والقواعد الفقهية واللّغة العربيّة وعلم المقاصد ومعرفة فقه الواقع؛ خاصّة الأخيران منهما اللّذان يُساعدان على حفظ مقصود الشّرع من الحكم الفقهي عند تنزيله في الواقع.

لذلك ما ينبغي التّركيز عليه اليوم في العضوية هو التمكّن العلمي؛ فإن أضيفت إلى ذلك معايير أخرى فلتكن بعد التمكّن العلمي وليس على حسابه؛ لأنّ القصد من العضوية هو الاجتهاد في استنباط الأحكام الفقهية والفتوى، فهل يُعقل أن يجتهد من لا يملك أدوات الاجتهاد!!؟.

لذا على مجلس عمّي سعيد ضمّ كفاءات علميّة أكاديميّة متمكّنة في الفقه الإسلامي، من خلالها يتمّ الاجتهاد والفتوى في المسائل الجديدة الّتي لم يسبق للمتقدّمين أن اجتهدوا فيها، قصد تفعيل المجلس واتّخاذه مرجعيّة يرجع إليها النّاس في معرفة الأحكام الشّرعية في مختلف ما يستجدّ في حياتهم اليومية.

*** صناعة العلماء:**

إنّ وجود العلماء في المجتمعات أمر واجب كفائي، فحسبنا الآية الكريمة: " فلولا نفر من كلّ فرقة منهم طائفة ليتفقّهوا في الدّين وليُنذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلّهم يحذرون " وقوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا". [رواه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم الحديث 98].

فما دمنا نحن ننتمي إلى مجتمع إباضي فمن واجبنا نحن إعداد علماءَ وإلاّ حكمنا على المجتمع بالضّلال مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

ولهذا يُمكن أن نطرح التّساؤل الآتي: هل لدى مؤسّساتنا التّعليميّة خطّةً عمليّةً لتخريج علماء في الدّين، بهم نصون المجتمع وأفراده من الضّلال؟

إنّ قوّة أيّة مؤسّسة اجتهادية في مجتمع من المجتمعات، تعود إلى مكانة العلم والعلماء في ذلك المجتمع، فإن كان للعلم مكانةً عظيمةً وقيمةً عند أهله، تمخّض بالتّبع لديه - أي المجتمع- مؤسّسة قويّة تقوى بقوّة علمائه.

فلذلك علينا بالاهتمام بالعلم وصناعة العلماء، لأنّهم يُصنعون صناعةً منذ الصّغر إلى أن يستأنسوا من أنفسهم القدرة على الاجتهاد واستنباط الأحكام الفقهية، ولن يتمّ ذلك إلاّ بما يلي:

1- تجديد البرامج الدّراسية شكلا ومضمونا.

2- تخصيص أقسام خاصّة بالمتفوّقين والمتميّزين، وبرامج خاصّة بهم.

3-إدماج مادّة الفقه المقارن بين جميع المذاهب الفقهية، لأنّ المقارنة والتّحليل تُكسب الطّالب ملكة فقهيّة تُسهّل له الغوص في كتب الفقه الإسلامي.

4- استقطاب المتخصّصين وتوظيفهم في أقسام التّخصّص الدّقيق.

5- الجمع بين الثّقافتين: الدّينيّة وإحدى التّخصّصات الأخرى، كالشّريعة وعلم الاقتصاد، والشّريعة وعلم الاجتماع، والشّريعة والطبّ وغير ذلك.

*** فتح المجال واسعا أمام مختلف التيّارات الفكريّة في المجتمع المزابي:**

إنّ من أهمّ العناصر الّتي تجعل مجلس عمّي سعيد مؤسّسة اجتهاديّة قويّة فتح المجال واسعا أمام مختلف التّيّارات الفكرية في المجتمع، ما دامت المؤسّسة ملك المجتمع وليست حكرا على أحد؛ إلاّ أنّ المعيار كما سبق بيانه، هو التّمكّن العلمي لا غير.

فما دامت المؤسّسة اجتهاديّة فهي بمثابة الصّرح الّذي تُناقش فيه الأفكار والآراء بين أعضائه، ثمّ الخروج بمنهج اجتهاديّ تتّخذه المؤسّسة المنهج المعتمد في الاجتهاد والاستنباط، على ضوئه يتمّ بيان الحكم الشّرعي لجميع المسائل الّتي تُرفع إلى المؤسّسة.

إنّ الوُصول إلى هذه المرحلة ليس بالأمر الهيّن أو السّهل؛ وإنّما بالوعي وإدراك التحدّيات المستقبلية، وتحمّل كامل المسؤولية من أنّ المجتمع الإباضي في عصرنا الحاضر لا يُمكنه التصدّي لجميع التحدّيات الّتي يعيشها إلاّ بتكاثف الجهود والتّنسيق بين مختلف المؤسّسات الّتي تنتمي إلى المجتمع.

هذه بعض السّبل الّتي تجعل مجلس عمّي سعيد مؤسّسة اجتهاديّة قويّة وفعّالة إن عملنا على توفّرها فيه، وخلصت النّفوس لله تعالى.

*** أولويّات عمل المؤسّسة الاجتهاديّة (مجلس عمّي سعيد):**

إنّ عمل أيّة مؤسّسة اجتهاديّة تتصدّى للفتوى يستلزم وضع برنامج عمليّ يراعي أولويّات حاجة أفراد المجتمع إلى معرفة بيان حكم الشّرع في مختلف المسائل من جهة، وحاجة الفقه الإباضي إلى التّجديد من جهة أخرى.

وعلى ذلك فمجلس عمّي سعيد بعد أن يعرف الدّور الموكل إليه بدقّة والهدف الّذي أنشئ من أجله في المجتمع الميزابي الإباضي، عليه أن يسعى جاهدا إلى مؤسسة المجلس والعمل بسرعة على:

1- الاجتهاد في جميع المُستجدّات والمسائل الطّارئة المتعلّقة بالمجتمع الميزابي.

2- الإسراع إلى حسم الخلاف في المسائل الّتي توحّد المجتمع.

3- الإسراع إلى تحقيق المصادر الأساسية للفقه الإباضي.

4- السّعي إلى تجديد الفقه الإباضي.

*** السّعي إلى تجديد الفقه الإباضي:**

إنّ الفقه الإسلامي اليوم بحاجة إلى تجديد، ومنه الفقه الإباضي، والتّجديد الّذي نقصده كما يقول أحد المفكّرين: "وأتصوّر أنّ الحكم على الفقه بالتّجديد لا يتأتّى من قدرته على ملاحقة تلك المظاهر؛ لكن التّجديد يتأتّى من قدرة الفقه على أن يستجيب للتحدّيات الّتي يفرضها الواقع والتّاريخ في زمان ومكان معيّنين في الجماعة الإسلاميّة، وأن تكون هذه الاستجابة بما يحفظ مصالح الإسلام والمسلمين". [الاجتهاد والتّجديد في الفكر الإسلامي المعاصر/ الدّريني وآخرون/ ص48].

فالتّجديد بهذا المعنى ضرورة من الضّرورات اليوم حتّى يتسنّى للفقه الإسلامي ومنه الفقه الإباضي مسايرة تطورات الحياة المعاصرة المعقّدة، إيمانا بأنّ الشّريعة الإسلاميّة صالحة لكلّ زمان ومكان؛ وإلاّ حكمنا عليها بالتّخلّف والتّاريخية.

وعلى ذلك يجب إعادة النّظر في جميع المسائل الّتي اتّخذ فيها المتقدّمون موقفا انطلاقا من الظّروف الزّمانية والمكانية الّتي كانت سائدة في عصورهم، ومحاولة تبنّي رأي جديد فيها ينسجم مع ظروف الحياة المعاصرة، فما كان لا ينسجم مع حياتنا اليوم تركناه، وهذا سبيل حلّ المسائل المبنية على المصلحة المتغيّرة أو العرف المتبدّل.

إضافة إلى ذلك حلّ المسائل الّتي أثبت العلم الحديث عدم صحّة اجتهادات المتقدّمين فيها كاختلافهم في مدّة الحمل وما يترتبّ عليها من أحكام فقهية.

وهذا التّجديد في الفقه الإسلامي أو مراجعته تقتضيه عدّة أمور منها:

1– وظيفة العقل الإنساني في التّفكير والاجتهاد وعدم الدّعة إلى التّقليد والجمود على آراء السّابقين دون تمحيص لمجرّد أنّهم سابقون.

2– الاجتهاد الفقهيّ بالنّسبة لصاحبه ليس رأيا إلاّ لقائله، يصيب فيه ويُخطئ، وإن كان منسوبا إلى الشّرع، فنسبته إلى الشّرع كان نظرا إلى أنّ مصدره الشّرع وليس هو الشّرع ذاته، وهذا من الفوارق بين الشريعة والفقه.

3– لِجعل الاجتهاد في عصرنا يتّسم بالمعاصرة على المجتهد أن ينظر إلى التّراث الفقهي القديم نظرة تجديدٍ ونقدٍ، يجعله يتكيّف مع مستجدّات ونوازل الحياة المعاصرة.

يقول أحد المفكّرين: (وهل يُعقل أن يظلّ المُسلمون أسرى ما قاله عُلماء أجلاّء في القرون السّابقة في وصف نُظم الحُكم الّتي كانت سائدة لديهم وهي كلّها نُظمٌ فردية محورها هو الحاكم الّذي تدين له بالطّاعة، وتستمدّ منه القُوّة سائر السّلطات والهيئات والأفراد؟

وهل يُعقل أن يظلّ المُسلمون يحتكمون ويرجعون في علاقاتهم بغير المسلمين من مُواطنيهم إلى أفكارٍ وآراء صيغت لتناسب حال الحرب الّتي كانت سائدة في وقت ما، بعد أن مضت على الحياة المُتآخية بين الفريقين قرون؟

وهل يُعقل أن يظلّ النّاس أسرى أفكار العلماء ذوي المناصب الرّسمية الحكومية لا يستمعون إلاّ إليهم ولا يقتدون إلاّ بهم، ونحن أتباعُ دينٍ يجعل العلم مُتاحا للجميع، وطلبه من المهد إلى اللّحد واجبا على الجميع، مَن أخلص في طلبه، ورُزق التقوى في نفسه؛ رأى النّاس فيه عالما يُقتدى به، سواء رضي السّلاطين عن ذلك أم كرهوه؟

لأنّ ذلك كلّه غير معقول، فنحن في أشدّ الحاجة إلى فقه جديد). (الفقه الإسلامي في طريق التجديد، محمّد سليم العوا، ص 29، 30).

إنّ هذه الأعمال العلميّة تحتاج إلى جهد فكريّ رصين ووقت طويل، تستدعي جهود الأمّة كلّها للنّهوض بها، وليست أعمالا فرديّة تصيب وتخطئ؛ بل برامج مؤسّساتٍ علميّةٍ، لذا فعلى مجلس عمّي سعيد أن يتحوّل في هذا العصر إلى مؤسّسة اجتهاديّة بأتمّ معنى الكلمة، تضمّ طاقات علميّة متمكّنة حتّى تخدم التّراث الإسلامي عامّة والإباضيّ خاصّة بعلمٍ ووعيٍ كبيرين.

في الأخير أتقدّم بالحمد لله تعالى أن وفّقني لإتمام هذه المداخلة الّتي جمعت أفكارا - تحتاج إلى نقد وتصويب - أردت أن أساهم بها في هذا الملتقى، فما كان فيها من صواب فمن الله، ومن كان فيها من خطأ فمن نفسي والشّيطان.

كما لا أنسى أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى مؤسّسة عمّي سعيد الّتي فتحت لنا أبوابها للمساهمة في هذا الصّرح العلمي، فلهم جزيل الشّكر والعرفان، وبارك الله فيكم وسدّد خطاكم إلى ما فيه صلاح الدّين والأمّة، والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نسأل الله أن يجعلنا من الفالحين الناجحين في الدنيا والفائزين الناجحين في الآخرة إنه سميع مجيب